الصباح الاقتصادية
12
العدد 3228 - السنة الحادية عشرة
الثلاثاء 19 ربيع الأول 1440 - الموافق 27 نوفمبر 2018
Tuesday 27 November 2018 - No.3228 - 11 th Year

خلال كلمته في قمة البوسفور التي تنعقد في إسطنبول

الروضان: الكويت نجحت في استقطاب رؤوس أموال بـ2.9 مليار دولار عبر هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

خالد الروضان على منصة المتحدثين في قمة البسفور في إسطنبول

قال وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان أمس الاثنين ان الكويت تمكنت من جذب استثمارات اجنبية عبر «هيئة تشجيع الاستثمار المباشر» التي نجحت في استقطاب رؤوس أموال تصل الى 2.9 مليار دولار.

وقال الروضان في كلمة له في قمة البوسفور التي تنعقد في اسطنبول تحت عنوان «مواصلة السلام والتنمية من اجل للجميع» ان ثمة ثلاث شركات تركية تمتلك حاليا رخصة استثمار في الكويت وتعمل في مجال الانشاءات بملكية 100 في المئة. واضاف ان هذه الشركات تقوم بتنفيذ مشاريع ضخمة ورئيسية في خطة تنمية الكويت منها «مطار الكويت الدولي» الجديد وتواصل العمل على قدم وساق لتسهيل بيئة الأعمال فيها.

واوضح الروضان ان "الكويت وضعت التزاما اخلاقيا على نفسها بان تعمل على تخفيف المعاناة الإنسانية في مختلف بقاع العالم وذلك انطلاقا من الركائز الانسانية" مؤكدا جهود سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح "الذي خطت سنوات عمره صفحات بيضاء مشرقة في كتاب الانسانية توجت بتسمية الأمم المتحدة له قائدا للعمل الإنساني".

واكد في هذا المجال ان الكويت "كانت وستبقى منارة للعمل الانساني والتنمية في العالم أجمع وهو ما يلقي على عاتقها مسؤوليات جسيمة ومهام عظيمة في تنمية القيم الإنسانية وإزالة الخلافات السياسية ودعم وتشجيع التنمية البشرية لمقاومة الفقر والجهل في العالم بصفة عامة".

واضاف انه تم وضع استراتيجية شاملة لتشجيع التنمية الاقتصادية والارتقاء بالقيم الإنسانية وتذليل العقبات التي تعوق التقدم والتعاون بين الشعوب.

واشار الى تقديم صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية قروضا بقيمة نحو 1.7 مليار دولار بعدد 935 قرضا حيث استفادت 106 دول من هذه القروض حيث بلغت قيمة منح حكومة الكويت منها 5ر4 مليار دولار كما بلغ عدد المعونات الفنية المقدمة بمنح من الصندوق 276 منحة.

وقال الروضان ان حكومة الكويت وضعت استراتيجية شاملة لتشجيع التنمية الاقتصادية والارتقاء بالقيم الإنسانية وتذليل العقبات التي تعوق التقدم والتعاون بين الشعوب.

ولفت الى جهود الكويت على صعيد التحول لمركز تجاري ومالي تنفيذا لرؤية 2035 «كويت جديدة» التي تقوم على الاستفادة من مواردها واستثمارها وإطلاق امكانات قطاعاتها الاقتصادية الواعدة.

واعتبر الروضان ان الملتقى يوفر منصة تجمع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين ورجال الأعمال بهدف الاتفاق على تنفيذ مشاريع مختلفة من اجل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة التي تؤرق الجميع وهو ما لا يمكن تحقيقه من دون بناء شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص.

ويشارك في قمة «البوسفور التاسعة» التي تنظمها «منصة التعاون الدولي» مئات المشاركين من 80 دولة يتقدمهم رؤساء دول وحكومات ووزراء ورؤساء سابقين ورجال فكر ونشطاء حقوقيين ورجال أعمال.

مؤشرات البورصة تستعيد نشاطها وتتزين باللون الأخضر

جلسة إيجابية للبورصة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 8. 17 نقطة ليبلغ مستوى 66. 5095 نقطة بنسبة 35. 0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 3. 97 مليون سهم تمت من خلال 4684 صفقة نقدية بقيمة 8. 17 مليون دينار كويتي «نحو 74. 58 مليون دولار أمريكي».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 3. 3 نقطة ليصل إلى مستوى 05. 4736 نقطة وبنسبة ارتفاع 07. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 6. 61 مليون سهم تمت عبر 2611 صفقة نقدية بقيمة 8. 4 مليون دينار «نحو 84. 15 مليون دولار».

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 7. 25 نقطة ليصل إلى مستوى 6. 5293 نقطة وبنسبة ارتفاع 49. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 7. 35 مليون سهم تمت عبر 3073 صفقة بقيمة 13 مليون دينار «نحو 9. 42 مليون دولار».

وكانت شركات «المساكن» و«رمال» و«أسس» و«بورتلاند» و«كميفك» الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم «أهلي متحد» و«الانماء» و«أعيان» و«مدار» و«الدولي» الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت «مدار» و«الانظمة» و«الديرة» و«الخليجي» و«بيان».

وتابع المتعاملون إفصاحا بشأن تعاملات شخص مطلع على أسهم شركة «الكوت للمشاريع الصناعية» علاوة على إفصاح من شركة «نور للاستثمار» بشأن دعاوى وأحكام وإعلان تعامل شخص مطلع على أسهم شركة مجموعة «أسس القابضة».

كما تابع هؤلاء إفصاح معلومات جوهرية بشأن توقيع شركة المشاريع المتحدة عقد مزايدة لتشغيل وإدارة وتطوير مواقف السيارات بمبنى الركاب «تي 4» في مطار الكويت الدولي علاوة إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة حساب وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية ايضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

أعدت دراسة لتحويل مصفاة الزور إلى «تجارية» لزيادة أرباحها

«البترول الوطنية»: حريصون على تزويد السوق المحلي بمشتقات نفطية عالية الجودة

قالت مؤسسة البترول الكويتية إنها أعدت دراسة جدوى مبدئية خلال النصف الأول من العام الحالي لتحويل مصفاة الزور إلى أخرى تجارية ذات قدرة تحويلية عالية عبر تحويل زيت الوقود منخفض القيمة لمنتجات بترولية عالية القيمة وذات ربحية.

وأوضحت المؤسسة في بيان صحفي اليوم الاثنين أنه يمكن بيع هذه المنتجات في الأسواق العالمية مما سيزيد من القيمة المضافة للنفوط الكويتية المكررة في المصفاة ويزيد إيرادات الكويت من المنتجات البترولية.

وذكرت أن النتائج الأولية لدراسة الجدوى أظهرت أنه سيتم زيادة ربحية المصفاة بعد رفع قدرتها التحويلية وإضافة مجمع البتروكيماويات نتيجة ارتفاع معدل العائد على الاستثمار من 6ر1 في المئة إلى 5ر11 في المئة لمصفاة الزور الجاري تنفيذها أي سيكون هناك استرداد للاستثمار في حال تم تحويل المصفاة لمصفاة تجارية.

وأضافت أن "الموضوع لازال في مرحلة الدراسات ولم يتم بعد اعتماد أي قرار للمضي قدما فيه كما أنه لم يتم توقيع أي أوامر تغييرية لتغيير نوعية منتجات مصفاة الزور الجاري تنفيذها وكذلك العمل في تنفيذ المصفاة قائم.

ولفتت إلى أنه من المتوقع تشغيل المرحلة الأولى من المصفاة مطلع عام 2020 وفي حال الانتهاء من الدراسات اللازمة وثبوت استمرارية الجدوى لرفع القدرة التحويلية سيتم البدء في أخذ الموافقات اللازمة على الاعتمادات المالية المطلوبة والبدء بالتنفيذ متوقعا أن يتم تنفيذ رفع القدرة التحويلية في عام 2026.

وأكدت المؤسسة أن ما تقوم به بشأن مصفاة الزور يسير وفق استراتيجية وخطط مسبقة موضوعة ومعتمدة من الجهات المختصة وبعد خطوة إيجابية نحو تمكين المصفاة لتصبح أكثر ربحية.

وأوضحت أن مشروع المصفاة سيتم تنفيذه على مرحلتين إذ تمثل المرحلة الأولى منه تشغيل المصفاة والاستفادة من زيت الوقود المنتج منها لتلبية جزء من احتياجات محطات وزارة الكهرباء والماء من الوقود على أن يتم إستكمال المرحلة الثانية للمشروع والمتمثلة في رفع القدرة التحويلية للمصفاة وتحويلها لمصفاة تجارية بعد قيام المؤسسة من الانتهاء من تنفيذ المرافق الدائمة لاستيراد الغاز المسال على المدى الطويل.

وذكرت أن "ما تم صرفه لتنفيذ مشروع مصفاة الزور يعتبر جزء لا يتجزأ من المبالغ المطلوبة لتحقيق الخطة الموضوعة للمصفاة والذي سيؤدي تبعا لذلك إلى تحسن اقتصاديات مشروع مصفاة الزور وزيادة العائد على الاستثمار وبالتالي إيرادات الكويت من المنتجات البترولية".

وقالت المؤسسة في بيانها إن مشروع انشاء مصفاة الزور تم اعتماده في العام المالي «2004-2005» من قبل المجلس الاعلى للبترول بهدف تزويد وزارة الكهرباء والماء بزيت الوقود ذو المحتوى الكبريتي المنخفض اللازم لانتاج الكهرباء.

وأضافت ان الدراسات آنذاك بينت أن بناء مصفاة جديدة لتزويد محطات توليد الكهرباء بزيت الوقود ذو المحتوى الكبريتي المنخفض هو البديل الأنسب لتلبية الاحتياجات المستقبلية من الوقود لمحطات الكهرباء والماء وذلك في ضوء عدم توفر كميات الغاز الكافية محليا وتعثر المفاوضات مع الدول المجاورة لاستيراد الغاز عبر خطوط الأنابيب.

وأوضحت أن المصفاة تم تصميمها بقدرة تحويلية منخفضة لانتاج كميات زيت الوقود المطلوب لمحطات توليد الطاقة الكهربائية نظرا للحاجة الاستراتيجية للكويت في توفير هذا المنتج.

وذكرت انها حرصت أن يراعى في تصميم المصفاة وضع كافة الاحتياطات اللازمة لتطوير المصفاة إلى مصفاة تحويلية لإنتاج المنتجات البترولية ذات القيمة الأعلى في حال توفر الغاز المستورد من الخارج لزيادة القيمة المضافة الناتجة عن هذا الاستثمار الحيوي لافتة إلى أن هذا الامر ورد ضمن قرار المجلس الاعلى للبترول عند اعتماد المشروع.

واكدت انها تقوم بشكل دوري بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والماء بمراجعة وتحديث معدلات العرض والطلب على الوقود في البلاد موضحة أنه تبين من اخر تحديث في عام 2017 أنه يمكن تزويد محطات وزارة الكهرباء والماء بالغاز الطبيعي والغاز المسال لتلبية احتياجاتها الحالية والمستقبلية من الوقود والاستغناء عن كميات كبيرة من زيت الوقود المنتج من مصفاة الزور.

وأوضحت في هذا السياق أنه من الممكن رفع القدرة التحويلية لمصفاة الزور وتحويلها إلى مصفاة تجارية تنتج منتجات ذات قيمة عالية في ضوء توفر بديل افضل بيئيا واقتصاديا وهو الغاز ويرجع ذلك إلى العديد من المستجدات والتي من أهمها تفضيل وزارة الكهرباء والماء لإنشاء توربينات غازية نظرا للمزايا التي تتمتع بها التوربينات الغازية مقارنة بمثيلتها البخارية.

وبينت أن هذه المستجدات تتضمن انخفاض الاحتياجات المستقبلية المتوقعة للطاقة الكهربائية في البلاد مقارنة بالتوقعات السابقة والتوجه إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة ضمن خليط الطاقة الكهربائية المنتج مما انعكس بشكل ايجابي في خفض كميات الوقود المطلوبة فضلا عن توفر كميات كافية في السوق العالمي من الغاز المسال وزيادة إنتاج الغاز الجوراسي داخل الكويت.

كما أكدت شركة البترول الوطنية حرصها على تزويد السوق المحلي بمشتقات نفطية عالية الجودة ومطابقة للمواصفات القياسية العالمية لاسيما مادة البيتومين المستخدمة في تعبيد الطرق التي تنتجها منذ 35 عاما.

وقال الناطق الرسمي باسم الشركة نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية والتجارية باسم العيسى لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» إنه يجري اخضاع مادة البيتومين لسلسلة من الإجراءات والضوابط الدقيقة وفحصها مخبريا للتأكد من جودتها.

وأضاف العيسى أن عملية إنتاج البيتومين تمر بعدة مراحل تبدأ بانتاج المادة ثم فحصها تحت إشراف كوادر متخصصة قبل أن يتم إصدار شهادات معتمدة تمهيدا لتزويد وزارة الأشغال العامة والشركات المحلية المصنعة للاسفلت بالكميات اللازمة لإنجاز أعمال تعبيد الطرق.

وذكر أنه انطلاقا من مبدأ الشفافية ترحب الشركة دائما بزيارة مدققين من عدة جهات لمختبراتها والتأكد عن قرب من الطرق المتبعة في فحص المنتج كما تعقد اجتماعات دورية مع ممثلي الجهات المعنية كهيئة الطرق ووزارة الأشغال العامة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية واتحاد مقاولي الاسفلت بغرض الاستماع لاقتراحاتهم وتلبية احتياجاتهم.

وأشار إلى أن «البترول الوطنية» لم تتوقف على مدى 35 عاما عن تزويد عملائها بمادة البيتومين مشيرا إلى "أن الشركة تضطر أحيانا الى تقليل حصص بيع هذه المادة لفترات قصيرة لمقتضيات إجراء الصيانة الدورية الضرورية لضمان استمرار الانتاج بالجودة المطلوبة".

«أو تي سي» يشهد تداول ست صفقات بـ 10.7 آلاف دينار

شهد سوق تداول الأوراق المالية غير المدرجة الكويتي «أو تي سي» أمس الاثنين تداول 188 الف سهم بقيمة 7. 10 ألف دينار كويتي «نحو 35 ألف دولار أمريكي» تمت عبر ست صفقات.

وشهدت شاشة تداولات الصفقات الخاصة حركة تداول على شركتين بكمية 8. 94 ألف سهم بلغت قيمتها النقدية 8. 3 ألف دينار «نحو 4. 12 ألف دولار».

وكانت الشركة الأكثر ارتفاعا «الكويتية المتحدة للدواجن» أما الشركة الأكثر انخفاضا فكانت «المجموعة الدولية للاستثمار».

وكانت الشركات الأكثر تداولا «المجموعة الدولية للاستثمار» و«الكويتية المتحدة للدواجن» و«الخطوط الجوية الكويتية» و«نور للاتصالات».

وابتكرت بورصة الكويت سوق «أو تي سي» ليخدم المتعاملين في الأوراق المالية غير المدرجة بهدف توفير منصة تداول ممكنة بالكامل تتسم بالمصداقية والعدالة وهو نظام إلكتروني حديث لتداول الأوراق المالية غير المدرجة في السوق الرسمي ويعد الأول على مستوى منطقة الخليج العربي.

واتصفت عملية تداول الأوراق المالية غير المدرجة سابقا التي كانت تتم بطريقة يدوية بالقصور وافتقارها للشفافية كما عانى المتداولون من مدى جدية عمليات البيع والشراء ومن حقيقة السعر المتفق عليه وصعوبة تحصيل المبالغ الناتجة عن البيع أو المدفوعة للشراء.

وتكمن آلية وشروط عمل النظام الجديد بأن تتم فيه جميع إجراءات التداول والتي من شأنها أن ينتج عنها أرباح وخسائر ونقل ملكيات تتم عن طريق مكاتب وساطة مرخص لها كما تخضع لقواعد نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة ويتحمل المتعامل وفق هذا النظام مسؤولية المخاطر الناتجة عن تنفيذ هذه الصفقات والتقصي عن الوضع المالي والقانوني للشركة التي يتداول على أسهمها.

واستحدثت بورصة الكويت هذا النظام لتداول الأوراق المالية غير المدرجة وإجراء تعديلات شملت إدخال الميكنة الكاملة على هذا النظام وتطوير آلية عمله والضوابط والنظم الخاصة به وسد الثغرات القانونية التي كانت تواجه الآلية السابقة.

وأوجبت القواعد أن تتم التداولات عن طريق الوسطاء على غرار السوق الرسمي وأن تحتفظ كل الشركات بسجلات مساهميها لدى وكالة مقاصة مرخص لها.

ويتم من خلال النظام الجديد تسهيل إجراءات بيع وشراء الأوراق المالية غير المدرجة واختصار الدورة المستندية من خلال الميكنة الكاملة وتسهيل عمليات التسوية والتقاص بين المتعاملين من خلال النظام كما يتميز باستحداث موقع إلكتروني مخصص بالأوراق المالية غير المدرجة.